_ عامر القيسي

كتابة على الحيطان

مجالس فوق الوزارات

برسم الترشيق 11

بعد بالون الخبراء الأجانب لهيكلة الدولة الذي تحدثنا عنه أمس، وردنا توا أن السيد رئيس الوزراء قرر تشكيل

مجلس فوق وزارة الكهرباء لحل الأزمة بعد أن فشل كل الوزراء، بلا استثناء، الذين تسنموا منصب الوزير في

وزارة المحرقة هذه في حل الأزمة أو على الأقل حلحلتها.

لا اعتراض طبعا على ابتكار الحلول لحل الأزمات أو

للتقليل من ضررها على الفرد والمجتمع، فهذه سمّة من سمات العقلية الذكية التي تبحث عن أكثر من حل للمشكلة

ولكننا نتساءل كالعادة ماذا لو أصبح هذا الحل منهجا

الجواب يعنى أننا ينبغى أن نشكل مجالس لكل الوزارات

التي أخفقت في عملها ولا اعتقد أننا سنرهق أنفسنا

كثيرًا للبحث عن الوزارات الفاشلة لأنها مجتمعة فشلت في ما ينبغي أن تقدمه. وهذا الرأي ليس فيه أي تجن

أو مبالغة، وليدلنا من يقول العكس على وزارة تخطتُ حاجز الخمسين الامتحاني، فيما نستطيع أن ندله على

كل الوزارات التي حصلت على درجة اليأس في تخطيها

للمشكلات التي و أجهتها. ودرجة اليأس هي التي يحصل

عليها الطالب في أي امتحان وهي مؤشر على فشله الذريع

فى المادة، لذلك هناك توجيهات للهيئات التدريسية بتجنب

إعطاء الطالب هذه الدرجة لأنها ستخلق في داخله اليأس

من النجاح. ونستطيع أن نقول بامتياز أن كل الوزارات لدينا حصلت على درجة اليأس دون منافس! ومن يتباهى بالنجاحات الأمنية لا يسعنا إلا أن نحيله إلى هروب

قيادات القاعدة من السجون والتفجيرات الأخيرة، والتي

يبدو أن من يقومون بها بيدهم "روح المبادرة" فيفجرون

متى شماءوا أمام أنظار الوزارات الأمنية وبالنسبة

للخروقات الأمنية داخل هذه الوزارات فهى باعتراف

نائب: انتفاضة البرلمانيين على قادتهم ستمرر المشروع

سطوة الزعماء تمنع سن "حظر ازدواج الجنسية"... والصدريون يستبعدون إقراره

□ بغداد/ المدى

شيدد أعضياء في مجلس النواب على أن رؤساء الكتل السياسية هم السبب وراء عدم سن قانون يحظر ازدواج الجنسية لدى المسؤولين، لأنهم يستفيدون من جنسيتهم

ويذكر أن ظاهرة ازدواجية الجنسية انتشرت بعد تغيير النظام في العراق عام ٢٠٠٣، حيث يحمل اغلب قادة المعارضة العراقية أكثر من جنسية بسبب إسقاط الجنسية العراقية

وقال عبد الجبار في تصريح أمس الاثنين: إن السبب الرئيسي في تعطيل هذا القانون هو أن أغلبية قادة الكتلة السياسية الذين يسيطرون على القرار السياسي يحملون وأضاف أن هناك محاولة جادة من قبل بعض

أعضاء البرلمان لتمرير هذا القانون لكن قادة الكتل السياسية متحكمون بالقرار والقوانين السياسية، مستبعداً تمريره في هذه السنة وطالب نواب في وقت سابق رئيس مجلس

النواب بإحالة مشبروع إلغاء الجنسية المزدوجة للمسؤولين في اللجنة القانونية في مجلس النواب لمناقشتها لان إبقاء ظاهرة ازدواجية الجنسية لا يتماشى ومبادئ الديمقراطية في العراق الجديد حرصا على

وطرح موضوع الجنسية المزدوجة في الفترة الأخيرة بمجلس النواب لأجل إدراج مشروع قانون إسقاطها عن بعض المسؤولين السياسيين. لكن أغلبية النواب كانوا من حاملى الجنسية المزدوجة الأمر الذي دفعهم إلى تعطيل تشريع قانون إلغاء الجنسية

ويعرب النواب عن عزمهم في هذه الدورة البرلمانية على إسقاط الجنسية الثانية لأعضاء البرلمان والإبقاء فقط على الجنسية العراقية التى تمثل الانتماء الحقيقى للشعب العراقي، لأسيما وان بعض الشخصيات السياسية تتسلم رواتب وإعانات من الدول التى يسكنون فيها، فيما يتقاضون رواتب من البرلمان العراقي في الوقت نفسه، ويعمل عدد من أعضاء مجلس النواب على إعداد مسودة قانون لإسقاط الجنسية الثانية (المزدوجة) ليس فقط عن عضو البرلمان العراقي.

بدوره قال القيادي في المجلس الإسلامي الأعلى عامر ثامر "هذه ليست المرة الأولى التى يتعمد فيها المتنفذون وقادة الكتل السياسية والزعماء على استبعاد مناقشة مشروع قانون منع ازدواج الجنسية على اعتبار أنهم مستفيدون منها وبدرجة كبيرة ويتابع ثامر في اتصال هاتفي مع "المدى" أمسى "الكثير من المسؤولين استطاعوا الإفلات من القضاء العراقي بسبب هذا الأمر" مستدلا بيلما فعله وزير الكهرباء الأسبق أيهم السامرائي عندما تم اعتقاله من قبل القوات العراقية، إلا أن القوات الأميركية أفرجت عنه بذريعة امتلاكه الجنسية الأميركية"



كثير من النواب يرون ان قانون حظر الجنسية الاجنبية لوأقري البرلمان سوف يُميّع من قبل كتل سياسية متنفذة

وشدد القيادي في المجلس الإسلامي الأعلى على ضرورة أن يعمل القياديون في الكتل من اجل تعزيز ثقة المواطن العراقي بهم واثبات وطنيتهم من خلال استخدامهم الجنسية العراقية فحسب.

وعلى ما تذكر إحصائيات فأن ٤١ سفيرا يمثلون العراق في دول العالم يحملون جنسية الدول التي يعملون فيها، فضلا عن حو ازاتها، كونهم مو اطنين فيها وليسوا مقيمين كما جرى العرف الدبلوماسي بذلك.

جنسيات وجوازات أوربية وهم مواطنون أوربيون وأسرهم لازالت تعيش في تلك الدول وبعض أبائهم لم ير العراق منذ مدة طويلة.

سيكون ولاؤه ليس للعراق.

كُما أن ١٣ وكيلا في الوزارات يحملون أيضا

الوطنى جواد الحسناوي جدد مطالبة أعضاء البرلمان بتشريع قانون منع ازدواجية الجنسية، مشيرا إلى أن من يمتلك جنسيتين

وقال الحسناوي: "إن مطلب إستقاط الجنسية غير العراقية هو مطلب برلماني ومطلب جماهيري لذلك سنعمل على تفعيل هذا القانون بعد انتهاء العطلة البرلمانية["]. وأضاف أن عدداً من البرلمانيين والمسؤولين لديهم جنسيتين لذلك سيكون ولاؤهم للدولة التى يحملون جنسيتها وهذا مرفوض رفضا قاطعًا. وأشيار إلى أن التصويت على هذا القانون داخل البرلمان سوف تكون الحكومة ملزمة بتنفيذه ومن لا يلتزم به سوف يتعرض

الكتل السياسية في إقرار قانون ازدواج الركابي وفي اتصال هاتفي مع "المدى" أمس

اللذين يحملون جنسيتين.

انه اغلَّ المستفيدين من آزدواج الجنسية هم زعماء الكتل السياسية وقد يكون هناك تدخل في إقرار هذا القانون ولكن ليس بالمستوى الذي يشار إليه عبر وسائل الإعلام"، مبينا أن "هذاك تحررا لدى الكتل السياسية من زعمائهم وبدأوا بتشكيل لوبيات ضغط ويبدو ذلك جليا في انسحاب القائمة البيضاء من ائتلاف العراقية وبدأت تتكاثر أعداد نوابها نظر للمركزية التي يحكم بها قيادات العراقية"، مشددا على أن هذا الأمر سيحدث مع الجميع وان الأصوات التي ستنتفض على قادتها وتمرر قانون منع ازدواج الجنسية. وكان مصدر في مجلس النواب العراقي قد

غير أن النائب عن ائتلاف دولة القانون

إبراهيم الركابي قلل من أهمية تدخل زعماء

كشف عن وجود مخاوف من تطبيق قانون إسقاط الجنسية عن المسؤولين العراقيين فى حال إقراره.

وقال المصدر في وقت سابق لـ"المدى" إن كثيراً من النواب يرون أن هذا القانون حتى وكان عضو كتلة الأحرار والنائب عن التحالف للمحاسبة من لجنة النزاهة، مبينا أنه بعد لو اقر في مجلس النواب فانه لن يغير شيئا مناصب رئاسية أو سيادية.

السلطات التشريعية والتنفيذية تلبى مطالب الجماهير التي تستاء من وجود ما نسبته ٨٠ في المئة من المسؤولين هم من جنسيات مختلفة. وأكد المصدر أن مثل هذا القانون في

لوجود كتل سياسية متنفذة ستقوم بتمييع

هذا القانون، معتبرا أن هذا القانون لإظهار أن

حال تطبيقه فعليا فان الكثير من المسؤولين الذين تثبت عليهم ملفات فساد سوف لن يحتموا بجنسيات البلدان التي يحملونها، وسيكونون عرضة للحبس أو المطاردة القانونية بحقهم وهو ما سبب إحراجا لكتلهم السياسية التي ينتمون إليها. وعلى ما يقول خبراء قانونيون، فأن من

يتصدون للمواقع السيادية مثل الوزراء ومن هم بدرجة وزير فما فوق والسفراء، فلا يوجد قانون لأي دولة يسمح بتولى هذه المناصب، ما لم يتم تنازل المتجنس عن الجنسية المكتسبة أو تنازله عن قبول المنصب من أجل الاحتفاظ بالجنسية الأخرى، مشيرين إلى أن عدداً من الدول مثل فرنسا، و أغلب دول العالم، إن لم تكن جميع دول العالم ماعدا العراق، و أن الدول والشعوب التي تريد الحفاظ على أمنها الوطنى وتأمين حقوقها الدستورية ترفض أن يتبوأ أي مواطن أكتسب جنسية بلد أخر أو أي أجنبي اكتسب جنسية بلدهم

ولو أننا حاولنا أن نحل كل الأزمات عن طريق المجالس الجديدة، فأننا سنحتاج إلى أكثر من ٣٥ مجلسا لإنقاذ الوزارات من فشلها، وعلينا أن نبحث عن أعضاء في هذه المجالس وهل ستشكل على أساس الاستحقاق الانتخابي أم حسب التوافقات والصفقات؟، ومن الطبيعي أن يكون لأعضاء المجالس امتيازاتهم الخاصة، سيارات وحرس وحماية ومخصصات وايفادات إلى دول العالم للاطلاع على التجارب المختصة بالوزارة، ولا احد يعرف صراحة هل سيتم اختيار الأعضاء على أساس المهنية والكفاءة، كما حصل مع تشكيلتنا الوزارية التي اقسموا أغلظ الأيمان من أنها ستكون من التكنوقراط والكفاءات، فنكتشف لغفلتنا، أننا أمام تشكيلة وزارية "لا تهش ولا تنبش "، أم أن الاختيار سيتم على أساس درجة القربي

من الحزب والعشيرة وأبناء العمومة، فنضطر إلى أن نعلم بعد ضياع المال والجهد والزمن بأننا بحاجة إلى محلس المجلس" لقيادة وزارة ما!! عندما تكون هذه هي حلولنا للأزمات فإننا كمواطنين، نطالب بمجلس للبرلمان، وهو على ما اعتقد مجلس السياسات الإستراتيجية "قيد البحث والتدقيق". ونطالب بمجلس لرئاسة الوزراء، لان السيد رئيس

الوزراء فشل فشلا ذريعا في تشكيل وزارة قادرة على

إدارة البلاد وفي قيادتها أيضًا بل وحتى في ترشيقها

الذي حوّل الترهل من هذه الغرفة إلى الغرف الأخرى، في المركب نفسه!! سنطالب، وهذا من حقنا، أن تشكل ... مجالس لكل المفاصل الفاشيلة في دولتنا وعندها سنجد أنفسنا غارقين باللجان وامتيازاتهم وتسمياتهم وتوافقاتهم. ولان النتيجة معروفة سلفا، فأننا مع الاستعانة بالخبراء الدوليين على شرط أن يكونوا من خارج كوكبنا لإرضاء الجميع..

صياغته مرة أخرى"، مضيفاً أن "بعض

فقرات المجلس فيها خلافات دستورية

يمكن مناقشتها بأسلوب حضاري وجعلها

وهدد النائب عن دولة القانون حسين

الأسلدي خلال مؤتمر صحفى عقده،

عقب جلس القراء الاولى ب"اللجوء إلى

المحكمة الاتحادية في حال التصويت على

وأضاف الأسدي أن "بعض نواب العراقية

وأعضاء التحالف الوطني والكردستاني

يؤكدون أن هذا المجلس مخالف للدستور"،

معتبرا أن "التصويت عليه يمثل نهاية

وأكد الأسعدي أن "الاتفاق على هذا

الديمقراطية في البلاد"، بحسب تعبيره.

منسجمة مع الدستور".

السهيل: على القوات الأمنية أن تحذر ■ استنكر النائب الأول لرئيس مجلس

النواب الدكتور قصى السهيل التفجيرات التى طالت الأبرياء في عدد من محافظات العراق أمس الاثنين. وقال في بيان صحفي إنّ "العصابات الإجرامية ارتكبت جرائم جديدة ضد أبناء شعبنا في عدد من المحافظات".

ودعا القوات الأمنية إلى اليقظة والحذر من مخططات مشبوهة تحاول بعض القوى الإرهابية تنفيذها وبالأخص مع اقتراب انسحاب المحتل الأمريكي وسد كل المنافذ التي يتسلل منها أعداء الشعب

وشدد على "ضرورة الإسراع باتخاذ التدابير اللازمة عن طريق مضاعفة الجهد الاستخباري للحيلولة دون تكرار مثل هذه الجرائم".

العباسي: رأي مجلس شوري الدولة ملزم

■ أكد العضو في ائتلاف دولة القانون و النائب عن التّحالف الوطني احمد العباسى أن الرأي الصادر من مجلس شورى الدولة ملزم للبرلمان. وقال العباسي في تصريح له أمس الاثنين: إن "مجلس شورى الدولة معنى بإعطاء الرأي والمشورة عندما يتم طلب ذلك منه"، مبيناً "وجود طلب مقدم من البرلمان إلى المجلس لبيان الرأى بشرعية

استبدال النواب والوزراء المرشقين

بإعادتهم لمناصب لكونهم منتخبين من الشعب". وأوضح النائب عن التحالف الوطني أن "البرلمان طرح سؤالا على مجلس شورى الدولة بشأن المقاعد الشاغرة، والمجلس أعطى رأيه وان هذا الرأي ملزم للجهة التى أرادت التوضيح".

الجحيشي: ما يرصد في الميزانية لا اثر له ■ أكد عضو لَّجنة النزاهة النيابية النائب عن القائمة العراقية عثمان



الجحيشي أن "نسبة الفسياد المالي والإداري كبيرة في كل مؤسسات الدولة بعد عام ٢٠٠٣". وقال في تصريح له إن السبب الرئيسي لانتشآر الفساد يعود لتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والخدمية". وأضاف النائب عن العراقية أن "الأموال التي صرفت في الموازنات العامة تعادل موازنات أربع دول، ولكن من دون أن يكون لها اثر على الواقع". وبين الجحيشى أن "الفساد يتمثل في المحسوبية والمنسوبية والشركات والعقود الوهمية في كل الوزارات

والحكومات ومؤسسات الدولة بعد ٢٠٠٣".

قىل رئاسة الجمهورية.

العراقية ترفض إعادة صياغة قانون "السياسات"

وكان مجلس النوابقد صوت في وقت سابق

مبدئيا على مشروع قانون المجلس الوطني

للسياسات الإستراتيجية العليا بعد وصول

مشروع قانون المجلس الاستراتيجي إلى

اللجنة القانونية في اليومين الماضيين من

يذكر أن مجلس النواب صوت مبدئيا في

وقت سابق على متابعة مناقشة مشروع

قانون المجلس والذي أحيل لها من قبل

رئاسة الجمهورية، إذ قال رئيس اللجنة

القانونية في مجلس النواب، خالد شواني

في اتصال هاتفي سابق مع "المدى" إن

المجلس الوطنى من الناحية المبدئية ليس

فيه أي مخالفات دستورية إلا في بعض

مواده التي تتعارض مع الدستور خاصة

فيما يتعلق بالسياسات العامة واقتراح

دولة القانون: علاوي يبحث عن "حكومة خاصة" من خلال مجلسه

□ بغداد/ المدى

أكد ائتلاف دولة القانون أنّ "زعيم القائمة العراقية إياد علاوي يبحث عن حكومة خاصة به من خلال مجلس السياسات الإستراتيجية"، جاء ذلك في وقت رفض ائتلاف العراقية إعادة مشروع المجلس المذكور إلى الجهة التي شكلته.

وكان الناطق الرسمي باسم الحركة هادي الظالمي قد رحب في وقت سابق باستمرار مناقشة مجلس السيداسيات بالقول إن حركة الوفاق الوطنى تابعت وبارتياح شديد، تصويت مجلس النواب المبدئي على إقرار المجلس الوطنى للسياسات العليا، الذي يمثل حرص ممثلى الشعب على إمضاء التوافقات السياسية، وتنفيذ اتفاقات الشراكة الوطنية التي أنتجتها مبادرة مسعود بارزاني، وبرعاية رئيس الجمهورية جلال طالباني"

و أوضح الظالمي أن "حرَّكة الوفاق الوطني ترى أن ولادة هذا الصرح الوطني الحيوي الواعد، يمثل انتصبارا لجميع الفرقاء وانبثاق أمل جديد لجميع العراقيين"، حسب قوله. وأضاف أن "حركة الوفاق تتوقع من النواب الأخرين إعادة تقدير المواقف بما يعلى المصلحة الوطنية التى تحققها الشراكة الحقيقة والمصالحة الوطنية الشاملة والعادلة.

وقال الصيهود في بيان صحفى له تلقت المدى" نسخه منّه فإنّ "اتفاقات رؤساء الكتل السياسية لن تستطيع تمرير مسودة قانون مجلس السياسات الإستراتيجية بصيغته التى عرضت كونها غير دستورية أمًا إذا تم تعديلها بحيث تكون متوافقة مع الدستور والتوجه نحو الترشيق الحكومي فلن تواجه أية اعتراضات من قبل الكتل" واستبعد الصيهود أن "يقبل علاوي بتعديل

كبير على مسودة القانون بحيث يصبح المجلس استشارياً كونه يبحث عن حكومة خاصة به من خلال توليه رئاسة مجلس السياسات الإستراتيجية

وأشمار إلى أنّ "التحالف الوطني ملتزم باتفاقات أربيل التي أعطت علاوي رئاسة المجلس"، مستدركاً "أنّ التحالف الوطني لن يقبل بمجلس يمثل حكومة أخرى $^{"}$

لكن الأمر لم يمر بسهولة، بل كانت هناك نقاشات حوله". مستطردا "اعتقد انه

يحتاج إلى جهد كبير". وفي سياق متصل، رفض عضو لجنة القانونية البرلمانية والنائب عن ائتلاف العراقية ارشد الصالحي رجوع مشروع قانون المجلس الوطنى للسياسات العليا

وقبل أن تتم القراءة الثانية لهذه المادة فأنه ستكون هناك نقاشات حادة بشأنه، لكن في الوقت ذاته فأن هذا القانون هو من القوانين التي لابد أن يتم التوافق بشأنه حتى يتم التصويت عليه داخل مجلس النواب، كونه وليد التوافقات السياسية وبالتالي فأن المواد والتفاصيل الواردة فيه بحاجة إلى التوافق"، مؤكدا "اعتقد أن هذا التوافق سيستغرق من الناحية الزمنية وقتا ليس بالقليل، أما من الناحية السياسية فأنه

هذا وصوت مجلس النواب مبدئياً على مشروع قانون المجلس الوطنى للسياسات العليا من حيث المبدأ بعد قراءته قراءة أولى، وكانت تصريحات عن دولة القانون، تؤكد أن حل الخلافات بشأن قانون المجلس، يأتي بعد إعادته إلى مشروعه لصياغته مرة

وقال الصالحي في تصريح صحفي أمس الاثنين إن "المجلس الوطنى للسياسات جاء من رحم التوافق السياسي واتفاق تشكيل الحكومة،" مبيناً أن جميع أعضاء اللجنة القانونية البرلمانية صوتوا على المجلسِ الوطني باستثناء (٣) من دولة القانون".

وأكد النائب عن العراقية أن قائمته ترفض رجوع مشروع قانون المجلس الوطنى للسياسات العليا إلى مشروعه لغرض إعادة

المجلس في اتفاقية أربيل كان سياسيا وليس دستوريا"، مشيرا إلى أن "مجلس النواب هو الجهة التشريعية والرقابية ولا يمكن تمرير قانون مجلس السياسات الإستراتيجية دون موافقة البرلمان". وتابع الأسدي أن "رسم السياسات الإستراتيجية للدولة من اختصاص مجلس الـوزراء، ولا يحق لمجلس السياسات أن يحسم هذا الدور"، واصفا المجلس ب"الدكتاتورية المبطنة" وتضمن اتفاق تشكيل الحكومة ضمن مبادرة رنيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، منح منصب رئاسة الوزراء للتحالف الوطنى وتشكيل مجلس جديد أطلق عليه "مجلس السياسات الإستراتيجية" تناط رئاسته بالقائمة العراقية. ويضم المجلس، الشعؤون السياسية،

السياسات الخارجية والداخلية، الشؤون الاقتصادية والنقدية، الشبؤون الأمنية و العسكرية، شؤون الطاقة . النفط . الغاز . الكهرباء . الماء .. وغيرها، وشؤون البيئة و الأمن الغذائي.

ويعارض التحالف الوطنى بقوة طلبا للقائمة العراقية بالتصويت على رئيس مجلس السياسات الإستراتيجية داخل مجلس النواب على اعتباره مخالفا للدستور، فيما تصر العراقية على ضرورة أن يتم التصويت داخل مجلس النواب لاكتسابه صفة شرعية.

